

منهج التيسير في الفقه الإسلامي/الجزء الأول

مذهب التيسير في الفقه الإسلامي

الجزء الأول

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد ؛

فمن المقرر والمعلوم عند أهل العلم والعلوم ؛ أن الله افترض علينا اتباع الكتاب و السنة ؛ فقال تعالى : { اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء } ، وقال : { وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول } ، وقال : { وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا } ، وأمرنا عند الاختلاف أن نرجع إليهما ، فقال سبحانه : { يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً } ، وقال { وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله } .

إذا علمت ذلك ؛ علمت أن الواجب علينا هو الرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في كل مسألة اختلف فيها علماء الإسلام ، كي نصل إلى الحكم الذي أراده الله سبحانه وتعالى ، ونتقرب إليه به .

وعلى ذلك كان الصحابة الكرام والتابعون لهم بإحسان ، وهي طريقة أهل الحديث في استنباط الأحكام الشرعية .

ثم تكوّنت بعد ذلك مدرسة الرأي في الفقه ، التي كان يعرف بها أهل الكوفة ؛ ومنهم أبو حنيفة .

وكذلك وجدت مدرسة أهل الظاهر؛ ومنهم داود الظاهري ، وابن حزم الظاهري .

فهذه ثلاثة مناهج قديمة في الفقه ؛ منهج أهل الحديث ، ومنهج أهل الرأي ، ومنهج أهل الظاهر .

ثم وجد في عصرنا الحالي منهج جديد ، يحاول البعض الترويج له ، وليّ عنق نصوص الشريعة كي تتلاءم معه ؛ ملّيسين على الأمة بشبهات ، أشبه ماتكون بخيوط العنكبوت . وإن كان هذا المنهج موجوداً حقيقة عند بعض أتباع المذاهب ؛ ولكنه لم يكن منهجاً مقررّاً كالمناهج الثلاثة المتقدّمة ، وواجهه العلماء بالرفض والتحذير منه ؛ حتى قال بعضهم : من تتبّع الرخص تزندق .

وهذا المنهج هو منهج التيسير ؛ كذا يسميه أصحابه ، وهو في حقيقته ؛ منهج تتبع الرخص ، إذ يقوم هذا المنهج حقيقة على الأخذ بأسهل قول من أقوال العلماء في المسائل الفقهية التي اختلف فيها ؛ حتى وإن كان ذلك القول شذوذاً أو زلّة أو ضلالاً .

ومن دعاة هذا المنهج يوسف القرضاوي ؛ ووافق عليه الكثير ممن وافق أهواءهم ، إذ وجدوه ملجأ للخلاص من التكاليف الشرعية ، والتمتع بزينة الدنيا ومتاعها . ولم يكتفوا بذلك ؛ بل وأخذوا يرمون أتباع المنهج الحق الذي كان عليه الصحابة الكرام وأئمة الإسلام بالتشدد ، واعتمدوا في اتباع هذا المنهج على أدلة من الكتاب والسنة فهموها بناءً على أهوائهم ؛ كي يحققوا ما أرادوه من ضلال ، وأنا بعون الله تعالى أذكر هذه الأدلة ، وأبين الحق في معناها { **ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة** } .

فأقول مستعيناً بالله :

من الأدلة التي استدّلوا بها قول الله تعالى : { وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماء المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس } [الحج : 78] .

يستدلّون بهذه الآية على التيسير والتسهيل على الناس في الأحكام الشرعية ، فيجعلون التيسير لهم ، يبسرون على الناس كما يشاءون ، فيغيّرون أحكام الله من أجل التيسير ، ولو تأملوا الآية لعلموا أنهم أغرقوا في النزاع وتكلفوا ما لا علم لهم به .

قال ابن كثير - رحمه الله - في " تفسيره " (3/325 - دار الدليل) : " أي : ما كلفكم ما لا تطيقون ، وما ألزمكم بشيء يشق عليكم إلا جعل الله لكم فرجاً ومخرجاً ، فالصلاة - التي هي أكبر أركان الإسلام بعد الشهادتين - تجب في الحضر أربعاً وفي السفر تقصر إلى اثنتين ، وفي الخوف يصلحها بعض الأئمة ركعة ، كما ورد به الحديث ، وتصلي رجالاً وركباناً ، مستقبلي القبلة وغير مستقبليها . وكذا في النافلة في السفر إلى القبلة وغيرها ، والقيام فيها يسقط لعذر المرض ، فيصلحها المريض جالساً ، فإن لم يستطع فعلى جنبه ، إلى غير ذلك من الرخص والتخفيفات ، في سائر الفرائض والواجبات ؛ ولهذا قال عليه السلام : " بعثت بالحنيفية السمحة " ، وقال لمعاذ وأبي موسى ، حين بعثهما أميرين إلى اليمن : " بشراً ولا تنفراً ، ويسراً ولا تعسراً " . والأحاديث في هذا كثيرة ؛ ولهذا قال ابن عباس في قوله : { وما جعل عليكم في الدين من حرج } يعني : من ضيق .

قلت : مما تقدم يتبين لنا أن الشريعة في أصلها سهلة يسيرة على المكلفين ، ومع إمكان وجود حالات يشق على المكلف الانقياد لهذه الأحكام ؛ شرع له ربنا تبارك وتعالى أحكاماً هي أسهل وأيسر من سابقها ، تتناسب مع قدرته ، وترفع عنه المشقة ، فكان التسهيل والتيسير من الله تعالى ؛ فليس لأحد من البشر بعد ذلك أن يخفف على هواه ، أو يتتبع سقطات العلماء وزلاتهم ، بل الواجب عليه أن يتحرى الحق الذي يحبه الله ويرضاه ، ويحاول أن يصل إلى مراد الله الحقيقي في آياته وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

ثم إن وصف الأقوال بالشدّة والسهولة أمر نسبي ، يعني أن بعض الأقوال يكون شديداً بالنسبة لقول أسهل منه ؛ وسهلاً يسيراً بالنسبة لقول أشد منه .

نضرب مثلاً على ذلك بتنظيف الثياب من النجاسة ؛ إذا نظرنا إلى ما شرع لليهود وهو أن المكان الذي وصلت إليه النجاسة من الثياب يجب قطعه ، وما شرع لنا في ذلك ، وهو الغسل فقط ، وقارننا هذين القولين بعدم قطعها ولا غسلها ؛ وجدنا أن أسهل الأمور الأخير ، وأعدّلها الثاني ، وأشدّها الأول ، فالقول الثاني بالنسبة للأول سهل يسير ، وبالنسبة للأخير شديد . فوصف الحكم بأنه يسير أو شديد أمر نسبي .

والمعتبر في هذين الوصفين في الأحكام التكليفية هو النظر إليهما بالنسبة لقدرة العبد على الفعل ، فإذا نظرت إليهما بالنسبة لقدرة العبد وجدت أن الأحكام التكليفية التي شرعها الله كلها سهلة ويسيرة على العبد ، وكذلك أقوال العلماء المعتبرة في المسائل الاجتهادية .

والله سبحانه وتعالى شرع لنا أحكاماً تكليفية سهلة يسيرة ؛ ومن الحكم المعتبرة مع السهولة واليسر تحقيق المصالح وتكميلها ، ودرء المفاسد وتقليلها . فربما يكون القول المشروع أشد من غيره ، وشرع لنا الشديد ، وترك الأسهل ؛ وذلك لأن الأسهل لا يحقق المصلحة أو يدفع المفسدة بخلاف الأشد .

يعني : في أحيان كثير يكون الصواب في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء في القول الأشد لا الأسهل ؛ لأن القول الأشد هو الذي يحقق المصلحة أو يدفع المفسدة ، ويعرف ذلك بدراسة الأدلة دراسة متجردة عن الهوى ؛ فتنبه ... وللحديث تنمة في الجزء الثاني إن شاء الله .